الفصل الثالث

ديناميـة التنشئة السياسية في الخطاب التربوي الأردني: التوافق أو التناقض بين التنشئة الدينية والتنشئة الوطنية حول مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان

مارلين نصر(*)

ملخص: يتناول هذا البحث موضوع التنشئة السياسية في الخطاب التربوي الأردني ومدى التوافق (أو التعارض) بين التنشئة الدينية والتنشئة الوطنية في ما يخص مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان في هذا الخطاب. ومن خلال تحليل مضمون النصوص القانونية والنصوص المدرسية، إضافة إلى مقابلات مع صانعي القرار التربوي في الأردن، يبين البحث أن موضوع التنشئة الدينية الإسلامية يحتل مركز الصدارة بين أهداف التنشئة في نظام التعليم الأردني، بينما التنشئة على الديموقراطية تحتل مرتبة ثانوية. ومن جهة أخرى، يبين البحث أن التنشئة السياسية الهادفة إلى إعداد مواطن صالح في ظل نظام حكم ديموقراطي، تتعارض مع التنشئة السياسية الإسلامية التي تبثها كتب التربية الإسلامية بوجه خاص. وبمقارنة كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية، يكشف البحث عن غلبة حجم النصوص الدينية بمختلف صورها (٢٠%) على كتب اللغة العربية مقابل نسبة ٦% للنصوص ذات المحتوى السياسي المرتبط بقضية الديموقراطية وحقوق الإنسان. وفي كتب التربية الإسلامية، لا تبرز أي إشارة أو مثل لأنظمة الحكم الديموقراطية. أما في كتب التربية الوطنية فتظهر حالة تعايش بين نصوص مصاغة بلغة عصرية علمانية عند الحديث عن الديموقراطية ومبادئها، وبين نصوص مشبعة بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة المختارة التي تدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان. ويخلص البحث إلى أن خطابي التنشئة الإسلامية والتنشئة الوطنية يتشابهان سياسياً أكثر مما يختلفان، كما أن دلالاتهما أقرب إلى اتجاه سياسي أوتوقراطي سلطوي منها إلى اتجاه سياسي ديموقراطي.

(*) معهد العلوم الاجتماعية-الجامعة اللبنانية. لبنان

أولاً: العيّنة ومنهج البحث وتقنيّاته

تكوّنت العيّنة التي تناولتها الدراسة من الوثائق التالية: **نصوص قانونية تأسيسية في التربية**، الوثائق المنشورة «**للنقاش العام حول التربية والديمقراطية**» الذي دار في عمان بين ١٩٩٤ و٢٠٠١، **مقابلات مع مجموعة من كبار المسؤولين وصانعي القرار في مجال التربية المدرسية** أجريتها في آذار ٢٠٠٤، وأخيراً المادة المفيدة في **الكتب المدرسية** المعتمدة حالياً في مواد التربية الإسلامية والتربية الوطنية والتاريخ واللغة العربية.

شملت **النصوص التأسيسية** للتربية تقرير المؤتمر الوطني للتربية المنعقد في ايلول ١٩٨٧ في عمان، وقانون التربية رقم ٣/ ١٩٩٤. وتضمّنت وثائق «**النقاش العام**» ٨ مؤتمرات وندوات ومحاضرات نظّمتها مؤسستا **المنتدى الثقافي لعبد الحميد شومان** و**مركز الاردن الجديد**، بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١ حول مواضيع متعلقة بالتربية والديمقراطية في الاردن. شارك فيها (قدموا اوراق) ٤٥ متدخلاً و٦٠ مناقشاً معظمهم من الفاعلين في الحقل التربوي الوظيفي والمهني المدرسي والجامعي وفي الحقل السياسي والاعلامي.

أُثيرت في ما أطلقنا عليه «النقاش العام» **المواضيع** التالية: مستقبل المدرسة الاردنية - إصلاح التعليم - مشكلات التعليم الاساسي في الاردن وفي العالم العربي - التحول الديمقراطي والتربية - موضوعات التربية والتعليم في البرامج الانتخابية[١].

وقد أجرينا (آذار ٢٠٠٤) ١٢ **مقابلة** نصف موجهة مع كبار مسؤولين حاليين وسابقين في حقل التربية، من صانعي القرار ومنفّذيه ومؤثّرين عليه في القطاعين العام والخاص، الإداري والجامعي والبحثي. وهم ينتمون الى (أو قريبين من) الإتجاهات السياسية الرئيسيّة في الأردن، من ديمقراطية وقومية وليبرالية وإسلامية. أُثيرت فيها الموضوعات التالية: دور المدرسة الاردنية في التنشئة الإجتماعية والسياسية - الانتماء - المواطنة- الديمقراطية - حقوق الانسان - السلوك والاساليب التربوية -

(١) **مرفق**: مراجع وثائق «النقاش العام» المنشورة.

وحدة او تعدّد الكتاب المدرسي[٢].

شملت **قائمة الكتب المدرسية** التي تمّ بحثها كتب الانسانيات في الصفوف العشر من الثالث الاساسي الى الثاني ثانوي في مواد التربية الوطنية (٩ كتب) والتاريخ (٨ كتب) واللغة العربية (١٠ كتب) والتربية الإسلامية والثقافة العامة (١٠ كتب)[٣]. استخرجنا منها عينة النصوص المفيدة (corpus) التي تمّ تحليلها.

وتندرج هذه الدراسة في مجال علم اجتماع التربية (Sociology of Education) وتحديداً في أحد فروعه الخاصة بعلم اجتماع المضامين التربوية (Sociology of Content). يمكن وصف **المنهج** الذي اتبعناه بالمنهج المقارن الداخلي، تناول بالمقارنة ثلاثة مستويات من الحقل التربوي:

مستوى القرار التربوي الصادر في النصوص القانونية الموجِّهة لفلسفة التربية وأهدافها وخطوط مناهجها العريضة،

مستوى آراء وتوجهات صانعي القرار وواضعي السياسة التربوية ومنفذيها (كبار موظفين) والمؤثرين عليهم من باحثين وجامعيين مختصين في الحقل التربوي، وإعلاميين وسياسيين،

ومستوى المادة التعليمية التي يتجسد فيها جانب من جوانب العملية التربوية من معارف وتقنيات ومضامين التنشئة: من قيم ومبادىء وأدوار وقواعد وسلوك، ومعتقدات ورؤى.

وقد اعتمدت على التعريف التالي لمفهوم **التنشئة السياسية**: «مجموعة المعارف والقيم والمعتقدات والقواعد والمواقف والادوار والسلوك التي تبثها المدرسة عبر أنظمتها ووسائلها التعليمية للتأثير في تربية الناشئة الاجتماعية والسياسية».

وفي ما يتعلق **بالتقنيات**، استخدمت **المقابلة** نصف الموجهة **وتحليل مضمون كيفي** لنصوص المقابلات والمداخلات في «النقاش العام»، والنصوص القانونية (قرار ١٩٨٧ وقانون ١٩٩٤)، وعيّنة نصوص الكتب المدرسية المتعلقة بالموضوع.

---

(٢) قائمة في الملحق بأسماء الشخصيات الذين اجريت المقابلات معهم، ومناصبهم (اسحق فرحان. عبد اللطيف عربيات. عدنان حسونة. ذوقان الهنداوي. فوّاز جرادات. محمد الحيّاري. منى المؤتمني. منذر الحصري. صلاح جرّار. حسني عايش. عمر الشيخ. ابراهيم ناصر).

(٣) قائمة مرفقة بعناوين الكتب المدرسية وسنوات النشر ورقم الطباعة.

ثانياً: موقع التنشئة الدينية والتنشئة السياسية حول الديمقراطية في النصوص القانونية التأسيسية – وفرضية البحث

نصّ قانون التربية الصادر في ١٩٦٤ على أنّ «التنشئة الدينية هي من الاهداف التربوية الاساسية» التي أوكلت الى المدرسة الى جانب «التربية الوطنية والقومية العربية». وقد تمّ على اساسه تعديل المناهج المدرسية لتصبح فعلاً **التربية الاسلامية** مادة اساسية من مواد التنشئة. والجديد في المؤتمر الوطني للتربية الذي عقد في ١٩٨٧ والذي تبلورت وتجسّدت توصياته في قانون التربية ١٩٩٤ (المعمول به حالياً)، انه أدخل «التربية السياسية» ضمن الاهداف الرئيسية للتنشئة المدرسية وخاصة «التربية على قيم ومبادىء الديمقراطية». فوُضعت على اساسها كتب **التربية الوطنية**، وعُدّلت المواد الاخرى لادخال قيم الديمقراطية وحقوق الانسان الى نصوصها.

إلاّ أن موضوع التنشئة الدينية والاسلامية احتلّ مركز الصدارة ضمن اسس فلسفة التربية واهداف التنشئة والخطوط العامة للبرامج والكتب المدرسية الأردنيّة، إذ نصّ قانون ١٩٩٤ على ان: «الركائز الأساسية للتنشئة السياسية هي: الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين المواطنين. الايمان بالله والمثل العليا العربية والاسلامية. وان الاسلام نظام فكري وسلوكي يحترم الانسان ويثمّن العقل والعلم والعمل والاخلاق». و«انه نظام قيم متكامل يقدم المثل والمبادىء الحسنة التي يتكوّن على اساسها ضمير الفرد والجماعة».

وجاء بين نتائج التربية السياسية التي توقّعها القانون: «أن يصبح التلميذ بفضل التربية التي تلقاها قادرا على استيعاب الاسلام كعقيدة وشريعة، وان يتبنّى بوعي قيمه وتوجيهاته". وفي «**نهاية التعليم الاساسي**» ان يكون تمّ «تربية وإعداد **مواطن** استوعب تاريخ **الإسلام** ومبادئه وممارساته وتوجيهاته وقيمه وان يتبعها في سلوكه واخلاقه»، اما في «**نهاية التعليم الثانوي**» يكون «المواطن الذي اعدّ في هذه المرحلة قد استوعب مبادىء **العقيدة الاسلامية** وتعليمات **شريعتها** وقيمها وان يطبقها في سلوكه» (ص ١١) ويضيف رابطاً بين الإسلام والديمقراطية: «ان يعرف اسس الشورى والديمقراطية في علاقاته مع الآخرين».

وبالمقارنة، يتبيّن إن هدف **التنشئة على الديمقراطية** يحتلّ مرتبة ثانوية بين الاهداف **العامة** للسياسة التربوية: «إقامة التربية على اسس العدالة وتكافؤ الفرص

والديمقراطية والمشاركة» (تقرير ١٩٨٧). و«المشاركة الاجتماعية والسياسية في اطار النظام الديمقراطي هي حق للفرد وواجب تجاه المجتمع» «ومن اهداف التنشئة ان يصبح الطالب مواطناً قادراً على اتباع مبادىء الديمقراطية في سلوكه الشخصي والاجتماعي» (قانون ١٩٩٤).

وغاب هدف التنشئة القومية العربية من اهداف التنشئة السياسية باستثناء ذكر شعار «الايمان بالمثل العربية والوحدة العربية» الذي لم يتمّ تفصيله في ما يلي ضمن اهداف وخطوط البرامج والكتب المدرسية المحددة في نص القانون.

إستناداً الى ما سبق وضعتُ الفرضية التالية: **من الأرجح إن التنشئة السياسية أي مجموعة المعارف والمبادىء والقيم والسلوك التي تبثّها مواد التربية الوطنيّة الأردنية لإعداد المواطن الصالح في ظل نظام الحكم الديمقراطي المنشود، تتعارض مع التنشئة السياسية الإسلامية أي مجموعة المعارف والمبادىء والقيم والسلوك التي تبثها مواد التربية الإسلامية لإعداد المسلم الصالح في ظلّ المجتمع الإسلامي والحكم الإسلامي المنشود.**

ثالثاً: موقع التنشئة الدينية والتنشئة حول الديموقراطية في آراء صانعي القرار وكبار المسؤولين في حقل التربية

١. «النقاش العام» حول التربية والديمقراطية (١٩٩٤-٢٠٠١)

انعقدت بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١ في عمان ثمانية مؤتمرات وندوات حول مواضيع التربية والديمقراطية، شارك فيها ٤٥ متدخلاً و٦٠ مناقشاً. إن معظم المداخلات التي قدمها المشاركون ركّزت على ما يجب ان يتم تحقيقه على مستوى المدرسة لتطوير التنشئة والتعليم. وإن بعض المداخلات القليلة نسبياً انتقدت او قيّمت الوضع الحالي واقترحت إحداث تغييرات في السياسة التربوية.

وفي ما يتعلّق بالتنشئة السياسية برزت **الاتجاهات** التالية:

* اتجاه أقلّي تحديثي تكنوقراطي عبّر عنه الوزير خالد طوقان في خطابه المختصر، فذكر «إن مهمة المدرسة الاردنية الرئيسية من حيث التنشئة هي تقوية الاندماج الوطني عبر تدعيم القيم الوطنية، والقومية العربية الإسلامية».

* اتجاه رئيسي ديمقراطي تعددي (pluraliste) أوكل للمدرسة الأردنيّة المهام التالية في التنشئة السياسية:

- تدعيم الاندماج والوحدة الوطنية ونبذ الاتجاهات العشائرية والتعصّب.
- التنشئة على القيم والسلوك الديمقراطي عبر الخطوات التالية:
- مراجعة المناهج والكتب المدرسية باستمرار لكي تصبح اكثر فعالية في تنشئة المواطن الديمقراطي (اقتراحات محددة بالنسبة لمواد التربية الوطنية والتاريخ).
- اقتراحات بتعدد الكتاب المدرسي.
- أن تصبح المدرسة في ادارتها وتنظيمها مؤسسة ذات بنية ديمقراطية تشاركية وغير بيروقراطية تسلّطية، أي أن تصبح مؤسسة ذات تسيير صالح (bonne gouvernance).
- تدعيم التلاميذ وتطوير مشاركتهم في النقاش وتطوير البرامج ووسائل التعليم وتدعيم دور القيادات الطلابية وأنديتهم.

انتقد أصحاب التوجّه الديمقراطي الوضع الحالي، ونعت بعضهم التنشئة المدرسيّة الحالية بالتسلطية والبطريركية وأحادية الجانب والماضوية، متهمين بعض المربّين باللجوء أحياناً الى العنف والقمع والحدّ من حريّة التعبير.

وانتقد البعض الآخر أسلوب التربية الدينية ووصفوه بالـ «تلقيني يعزز الحفظ والطقوسية. وإن دور المدرسة هو في تربية روحية تنّمي الايمان الحقيقي أي التسامح والانفتاح على الآخر»...

* غياب الاتجاه الإسلامي في «النقاش العام»

لم يتمثل أصحاب الإتجاه الإسلامي في لقاءات «النقاش العام»، إما لعدم دعوتهم من قبل الهيئتين المنظّمتين أو لعدم تلبيتهم الدعوة. وبالتالي لم يتم اللقاء بين الاتجاهين الرئيسيين في التربية والتنشئة السياسية داخل النظام التعليمي الأردني.

[وقد عوّضت عن هذا الخلل في المقابلات].

٢. موقع التنشئة الدينية والتنشئة حول الديمقراطية في المقابلات مع صانعي القرار وكبار المسؤولين في القطاع التربوي (٢٠٠٤)

تراوحت مواقف صانعي القرار بين ٤ اتجاهات: **التشديد** على الاهمية ونقد التقصير في هذا المجال، **الاعتدال** في تأييد الوضع القائم وابراز قانونيته والعمل على «تطويره» (او عدم الحاجة الى «تطويره»)، **مناهضة** هذا النوع من التنشئة، **لا تعبير** عن موقف. وفي ما يلي هذه المواقف كما وردت على لسان صاحبيها:

المواقف حول التنشئة الاسلامية	المواقف حول التنشئة الديمقراطية
* التشديد على أهمية **الموقف العقائدي** (عربيات، فرحان وحسونة، أعضاء في جبهة العمل الإسلامي). - «**من اجل تنشئة إسلامية**: الإسلام عقيدة هذه الأمة. فلسفة التربية في الأردن ليست علمانية او ليبرالية. انها إسلامية مؤمنة بالله. بدأنا تأسيسها في فلسفة التربية في قانون ١٩٦٤ وغيرنا المناهج على أساسها». - **تطمين**: «لا إلغاء للأديان الأخرى. الإسلام يلعب دور المظلة بالنسبة للأديان الأخرى». - عدم رضى: «يجب ان تكون أكثر فعالية، النتائج الحالية (الظاهرة في سلوك الناشئة) غير مرضية».	* اعتدال: قانونية الوضع القائم، لا حاجة للتطوير (فرحان) «عندما وضعنا مناهج التعليم الديني والمواد الاجتماعية أخذنا بعين الاعتبار حقوق الإنسان وحرياته» «الديمقراطية لا تعلّم، انها فلسفة يجب إدخالها في كافة المواد» «انها ممارسة تبدأ في البيت». «ويجب تشجيع التلاميذ على **ممارستها** في المدرسة والجمعيات والنوادي». «**لا نريد ان يتدخلوا في المناهج لتعديل هذا المفهوم او إدخال ذاك**». (المصفوفة) «يجب على الدولة ان تعطي المثل الصالح، انها لا تمارس الديمقراطية في المجال التربوي: تدخلت في انتخابات المجالس الطلابية، وللحدّ من حرية الاجتماع (قانون الاجتماع يمنع الاجتماعات الا بعد اخذ الإذن المسبق)».

التنشئة الإسلامية	التنشئة حول الديمقراطية
* **الاعتدال وقانونية الوضع القائم:** (كبار الموظفين: الهنداوي، الحياري، ص. الجرّار، م. المصري) - **القانونية:** «الدستور والقانون والمناهج تنصّ على وجوب التنشئة على الإيمان بالله والدين. الإسلام نظام فكري وسلوكي». - **الاعتدال والتخفيف:** «تنشئة دينية تعزّز التسامح والانفتاح» «اخترنا المبادىء والآيات المعتدلة (تسامح، عدل) واستثنينا التي تعزّز التعصّب». «الإسلام يحترم الإنسان والعقل ويدعم العلم والعمل الخلاّق». «التربية الروحية تساعدنا على ضبط السلوك والحفاظ على توازن الإنسان» «الوضع تحسّن في كتب القراءة: مثلاً هناك تنوع أكثر في النصوص». - **تحفّظ:** (باحث وجامعي ع. الشيخ) «القانون والمناهج تنص عليها. لا أرى ان كتب القراءة يجب ان تتضمن نصوصاً دينية، لكن أخصائيي اللغة العربية يرون انها ضرورية».	* **الاعتدال:** نطبّقها في المدرسة ونعمل على تطويرها (كبار الموظفين: الهنداوي، الحياري، م. المؤتمني، م. المصري). «مناهجنا وكتبنا تحسّس التلاميذ على **قيم الديمقراطية** وحقوق الإنسان والوزارة تعمل باستمرار على تطويرها». «كذلك نعدّ التلاميذ على **ممارسة الديمقراطية** في المدرسة: حوار، عمل مجموعات. إبداء رأي، نقاش. مجالس التلاميذ. برلمانات الطلاب. لجان الأهالي. المشاركة في القيادة والإدارة....». «نعمل على تدريب المدراء على هذا النوع من القيادة (الإدارة بالمشاركة)، تعاون المدراء مع الهيئة التعليمية والتلاميذ.»

المواقف من التنشئة الإسلامية	المواقف من التنشئة حول الديمقراطية
* **مناهضة من منطلق فلسفي وإيديولوجي** [إبراهيم ناصر، حسني عايش] (جامعيين وتربويين) **تنشئة إنسانية**: «لست مع التنشئة الحالية. القرآن نص إنساني وانا مع تنشئة إنسانية ولا افرّق بين الناس حسب انتمائهم الديني. قال الله تعالى: «وعلّم آدم كل الأسماء»، لم يقل علّم المسلمين فقط. آدم يعني الإنسان». **تنشئة علمانية**: «ان تنشئتنا المدرسية ذات طابع ديني إسلامي. وهي طاغية في المواد الاجتماعية ومواد اللغة العربية والتاريخ. ان الدين (الإسلام والأديان الأخرى) غير ملائمة للحكم او السياسة. تولّد التعصّب والشعور بالتفوق. العلمانية تساعد أكثر على احترام الأديان وحرية الدين». **نقد واتهام**: «الإسلاميون يسيطرون على المناهج ؟ التنشئة ذات لون واحد» «الاتجاه الإسلامي السياسي كان مسيطرا (في السابق) على مصلحة المناهج في الوزارة».	* **تشديد على الأهمية وكشف التقصير في التطبيق المدرسي** [حسني عايش، عمر الشيخ] (جامعيين وتربويين) تشديد على أهمية التنشئة حول قيم الديمقراطية وتطبيقها في الممارسة التربوية والمدرسية، ونعد التقصير والممارسات الحالية في المدارس. «مراقبة المعلمين: المعلومات في الكتب لا تكفي، يستطيع المعلم ان يحوّرها. معظم المعلمين مناهضون لممارسة الديمقراطية في الصف». «يجب تنمية الحس النقدي واتخاذ الموقف وإبداء الرأي. تطبيق مبادىء الديمقراطية اي التنشئة على التسامح وقبول الآخر (نقد التفرقة بين فلسطيني وأردني، والتعصب للأصل). ان الوضع الحالي ينمي التعصب». **الممارسة**: "يجب تهيئة التلاميذ منذ المدرسة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، عبر الانتخاب، والنقاش والمشاركة في الإدارة الخ...).
* **لا موقف او رأي حول التنشئة الإسلامية**: (مدير المناهج ومديرة البحوث في الوزارة).	* **لا رأي في التنشئة حول الديمقراطية** (رئيس لجنة التربية في البرلمان وهو عضو في جبهة العمل الإسلامي ومسؤول في جبهة العمل الإسلامي وموظف سابق ومربي وباحث).

استنتاجات دالة:

* برز موقفان **مؤيّدان للتنشئة الدينية والتنشئة الديمقراطية معاً**: موقف يشدّد على الأهمية، وموقف معتدل في التأييد.

* برز موقف **مناهض للتنشئة الدينية** ولم يناهض أحدهم التنشئة حول الديمقراطية.

* المواقف الداعية الى **التطوير ونقد التقصير** الحالي اقتصرت على **التنشئة حول الديمقراطية** قيماً وتطبيقاً ولم تتناول التنشئة الدينية.

رابعاً: العلاقة بين التنشئة الإسلامية والتنشئة العصرية حول الديموقراطية في الكتب المدرسية (الانسانيات) من حيث التواجد والحجم ودلالة النص

سنعمل أولاً على مقارنة التنشئة الدينية والتنشئة العصرية حول الديمقراطية من حيث **التواجد والحجم** في كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية، ثم نقوم بمقارنة **مضمون ودلالة نصوص** التنشئة السياسية في مواد التربية الإسلامية والتربية الوطنية (توافق، تعارض أو تكامل...).

١. مقارنة التواجد والحجم

* **في كتب اللغة العربية وآدابها** (وهي في الأردن مكوّنة من نصوص مختارة في كافة الميادين: أدب، دين، سياسة، قانون، جغرافيا، تاريخ، علوم طبيعيّة، إعلام، تكنولوجيا...).

تبينُ مقارنة أنواع النصوص، غلبة حجم النصوص الدينية (آيات قرآنية، أحاديث شريفة، سير نبوية، ومعارك شهيرة في الإسلام...)[٤]، على النصوص ذات المحتوى السياسي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يشكل النوع الأول (النص الديني) ٢٠% من مجموع النصوص المختارة [وهذه نسبة عالية إذا قورنت مثلاً

(٤) بعض مواضيع النصوص الدينية - المعارك الشهيرة - تسامح النبي مع اهل مكة - المسلمات الشجاعات - آيات حول المؤمنين والكفار، الجنة والنار، التوحيد - لجوء المسلمين الى ملك اتيوبيا المسيحي - الامام الصالح...

بالنصوص الأدبية نثراً وشعراً التي تشكل ٣٠% من مجمل النصوص، أو ١٤% فقط إذا استثنينا نصوص الشعر] ولا يشكل النوع الثاني (النص السياسي الذي يتطرّق إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان) سوى ٦% من مجموع النصوص (١٨ نص في الصفوف العشرة: من الثالث ابتدائي إلى الثاني ثانوي).

*** في كتب التربية الإسلامية**

من الطبيعي ان تكون النصوص جميعها دينية في كتب التربية الإسلامية. ولكن وجدنا ان النصوص التي تتطرق إلى مبادىء الحكم والسلطة والحقوق والحريات في الفصول التي تحمل عناوين «المجتمع الإسلامي» «والإدارة (بمعنى الحكم) الإسلامية»، لا يبرز فيها أية إشارة او مثل لأنظمة الحكم الأخرى في العالم، او في البلدان العربية او الإسلامية او الغربية، او إشارة الى الأردن. كذلك لا يرد فيها اية مقارنة مع نظرة الأديان التوحيدية الأخرى الى المجتمع والإدارة، او نقاش للنظريات العصريّة التي تتناول نظام المجتمع او نظام الحكم الخ. . .

ان النص الديني الإسلامي حول المجتمع والحكم يبدو متكاملاً يكتفي بذاته ولا يناقش نصوصاً أخرى آو نصوص الآخرين.

هل هذا يعني ان هذه نصوص تحمل نظرة واحدة ونهائية لنظام الحكم والمجتمع ؟ كلا لأن هذا النص يوضّح بعد عرض المبادىء والأسس العامة التي تفرضها العقيدة إنه يترك تفاصيل التطبيق واختيار النماذج الى أعضاء المجتمع الإسلامي(٥). ويؤكد أيضاً في مكان آخر ان النصوص الدينية قابلة لتفسيرات واجتهادات متنوعة. الا ان نصوصه لا تقدّم عدة تفسيرات لظاهرة واحدة او عدة احتمالات لها، كما إنّها لا تناقش وجهات نظر او تفسيرات مختلفة. ويبدو من قراءة نصوص التربية الإسلامية ان الحقيقة ليس لها إلا تعبير وتفسير واحد.

*** في كتب التربية الوطنية**

ان معظم نصوص هذه المادة التي تدور حول مبادىء الديمقراطية وأنظمتها وتطبيقاتها وحقوق الإنسان، هي نصوص مصاغة بلغة عصرية علمانية. وهي غالباً ما

(٥) يوضح مثلاً النص حول نظام الشورى ان الاسلام لا يفرض شكلاً واحداً في تطبيق الشورى وانما يترك للمسلمين حرية اختيار الاساليب التطبيقية المناسبة لظروفهم واحوالهم.

تقدم أمثلة مأخوذة من الأنظمة السياسية الأوروبية او العربية او من التجربة الأردنية المعاصرة. إلا أن واضعي المادة يستشهدون في معظم الفصول بآيات قرآنية وأحاديث شريفة مختارة لتدعيم مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، ويقدمون للنصوص الدينية المختارة تفسيراً يدعم القيم الإنسانية المشتركة بين الخطابين، أي الحرية والعدالة والتسامح والتعددية والمساواة. . . إلخ.

والخلاصة هي أن هنالك اختلافاً في المواقف والاتجاهات حسب المواد:

- لا تبرز علاقة في مادة **التربية الإسلامية** مع **نصوص عصرية** من مصادر أخرى حول مفاهيم لها علاقة بالديمقراطية او حقوق الإنسان. **لا حوار** مع أديان أخرى حول مفاهيم المجتمع والحكم، او نقاش مع نظريات أخرى.

- **مادة اللغة العربية: تواجد النصّين** مع غلبة النص الإسلامي على الأنواع الأخرى في نصوص الانسانيات. مراعاة في اختيار النصوص الدينية للقيم والمبادىء التي تعزّز التسامح، مكانة المرأة في المجتمع، العدل، صفات الحاكم المسلم الصالح، الانفتاح. . . إلخ.

- **مادة التربية الوطنية** هي الوحيدة التي **يتواجد** فيها النصان العلماني والديني، والتي تفتح **حواراً** مع محتوى النص الديني لتدعيم قيم ومبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان. فتختلف بذلك عن مادة التربية الدينية.

هذا من حيث الظاهر، أما من حيث دلالة النصوص فالأمر مختلف.

٢. مقارنة دلالة النصوص

إذا ابتعدنا عن حرفية الكلمات أي عن ظاهر نصوص التربية الإسلامية والتربية الوطنية، المتعلقة بنظام الحكم ودور المواطنين والجماعات والهوية والانتماء والحقوق والواجبات، وأخذنا **بدلالات** هذه النصوص، لوجدنا ان هناك **اختلافاً، وتناقضاً** في بعض المجالات، **واتفاقاً وتقارباً** في مجالات أخرى، حول القيم والمبادىء والمواقف والأدوار والسلوك الخاصة بالتنشئة السياسية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا كانت الدولة العصرية- أية دولة- تعمل من خلال التنشئة السياسية في الكتاب الرسمي، على إعداد مواطنين يحملون قيماً ومبادىء ومعتقدات واتجاهات

وسلوك مشتركة تميل الى التماثل، فإننا نطرح السؤال الآتي: إلى أي مدى تميل الرسائل التي تبثها مادتا التربية الدينية والتربية الوطنية الى توفير تنشئة سياسية **متوافقة** او **متناقضة** حول مفهوم الديمقراطية ودور المواطن الأردني في النظام السياسي؟ وهل الرسائل السياسية التي تبثها المادتان، داعمة لتوجّه ديمقراطي في التنشئة أم انها مناقضة له؟

في ما يلي **المعايير الخمسة** التي اخترتها لقياس التوجّه الديمقراطي في نصوص المادتين، (وضعتها بشكل أزواج متناقضة):

- المعيار الأول: التعددية والتنوّع / مقابل / الأحادية والتماثل.
- المعيار الثاني: الفرد والفردية / مقابل / الجماعيّة والكليّة.
- المعيار الثالث: الانفتاح على الآخر / مقابل / الاكتفاء بالذات.
- المعيار الرابع: الأسلوب الحواري والإقناع / مقابل / الأسلوب التأكيدي والجزم.
- المعيار الخامس: المشاركة والمبادرة / مقابل / الولاء والخضوع

يتبيّن بعد تطبيق المعايير الخمسة على نصوص التربية الإسلامية والتربية الوطنية، ان دلالتها تلتقي حول معايير أربعة ولا تختلف إلا حول معيار واحد.

وفي ما يلي عرض لوجوه التلاقي والاختلاف بين التنشئة الإسلامية والتنشئة الوطنية:

*** المعيار الأول: التعددية والتنوّع مقابل الأحادية والتماثل: تشابه في الأحادية المجتمعيّة والسياسية واختلاف في التعددية السياسية**

تلتقي التنشئة الإسلامية مع التنشئة الوطنية في **تفضيل الأحادية والتماثل** على المستوى المجتمعي والثقافي:

فالمادتان لا تذكران وجود تنوّع مجتمعي وثقافي او ديني ومذهبي، لا في الأردن ولا في العالم العربي ولا في العالم الإسلامي. فلا تذكر مثلا نصوص التربية الوطنية التنوّع المجتمعي في الأردن، إلاّ في صيغة المنع او الرفض: «منع التمييز بين المواطنين على أساس العرق او الأصل او الطائفة او الدين»، ولا تأتي أبداً على

التعريف عن مكوّنات هذا التنوّع وكأنه مشؤوم. وتثنّي نصوص التنشئة الدينية على مبدأ عدم التمييز في المجتمع الإسلامي على أساس ما سبق ذكره، زائد «اللون، واللغة، والثروة». فالمجتمع الوطني والقومي والديني يبدو في النصّين أحادي التكوين، والاعتراف بالتنوّع لا يظهر إلاّ عرضاً في سياق منع التمييز، وبالتالي يطمس النصّان التعدّد المجتمعي لمصلحة التماثل والأحاديّة.

يتوقف التلاقي بين النصّين الإسلامي والوطني على عتبة السياسي، **فتختلف** هنا التنشئتان:

لا تستخدم نصوص **التنشئة الإسلامية** مفهوم التعددية السياسية ولا تتخطّى في طرحها لفكرة التعدّد، سقف إمكانية تداول الآراء المختلفة في إطار الشورى (وما يشوب هذا المفهوم من شروط وحدود).

اما نصوص **التنشئة الوطنية** فهي تؤيد التعددية السياسية وتعتبرها من السمات الأساسية للنظام الديمقراطي - وتفسرها بحرية إنشاء الأحزاب والانتماء إليها، وحرية الرأي والتجمع والإعلام، وحق الترشيح الى الانتخابات والانتخاب، وفصل السلطات والتوازن بينها... إلخ.

إلا ان هذا التوجه نحو تثمين التعددية السياسية في نصوص **التنشئة الوطنية** لا يذهب الى حدّ تقييم مدى تطبيقها في الأردن، او في العالم العربي، ولا ينتقد النصّ الممارسة السياسية المقيدة لها بل يكتفي بالدعوة الى تطويرها.

*** المعيار الثاني: تقييم الفرد والفردانية مقابل تقييم الجماعة والكلية**

يبرز في النصّين **تشابه جزئي** في التوجه الى الفرد والفردانية، إذ تميل مادة **التنشئة الوطنية** الى تعزيز حقوق الفرد والإنسان المواطن في كافة المجالات (وان مع السكوت عن التجاوزات في التطبيق). في حين تبدو مادة **التنشئة الإسلامية** منقسمة في التوجه نحو صيانة حقوق الفرد المسلم الشخصية والاجتماعية لصالح الأمة والجماعة، ولكن تسكت عن حقوقه الفكرية والسياسية. ولا تتطرّق الى الثغرات والعقبات في التطبيق.

التربية الإسلامية: تتجه دلالة نصوص التنشئة الإسلامية الى تعزيز مصلحة المجتمع الإسلامي والأمة الإسلامية وتعمل على إعداد الإنسان المؤمن عن طريق تنمية صفاته الأخلاقية المفيدة للجماعة «كالصدق والإخلاص والعمل واحترام الملك

العام وملك الغير وحق التملك، وتطبيق الواجبات الدينية والشرعية». وتؤكد هذه النصوص على صون حرية الإنسان وكرامته وحقه بالمعاملة الحسنة الا انها لا تذكر الحقوق الفكرية والسياسية الفردية والجماعية: حق إنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات وحق الانتخاب والترشيح، وحرية العقيدة. ويبدو انها لا تتوغل كثيرا" في المجالين السياسي والإيديولوجي الفكري.

التربية الوطنية: تلتقي هذه النصوص مع التنشئة الدينية في تشديدها على حقوق الإنسان بمعنى «المواطن الأردني»: حقوقه الشخصية والسياسية والاقتصادية التي يصونها الدستور.

و**باختلاف** التنشئة الدينية، تشدد التنشئة الوطنية على حرية الأفراد الفكرية والعقائدية والرأي والتعبير: وتشدد أيضاً على حقوق المرأة والطفل وعلى ضرورة توزيع المسؤوليات بين الجنسين اي المساواة في العمل المهني وحتى المنزلي. ولكن لا تأتي على ذكر النقاط الحساسة مثل التمييز الوارد في قوانين الأحوال الشخصية والشرائع العشائرية التي تحدّ من قيمة المرأة وحقها في المساواة.

*** المعيار الثالث: الانفتاح على الآخر مقابل الاكتفاء بالذات**

تلتقي المادتان على التوجه في تنشئتهما إلى الانفتاح الجزئي على الآخر في مجالات محددة، الا ان مجالات الانفتاح (وبالتالي الانغلاق) **تختلف** بين التنشئة الإسلامية والتنشئة الوطنية. وحتى اذا كان الآخر مختلفاً من حيث المكان والاتساع الا انه متشابه من حيث نسبة التحديد: ففي المادتين لا يتعدّى الآخر مستوى الفكرة المجردة، اي لا يتّسم بصفة الكيان الواقعي والملموس.

يبرز الانفتاح على الآخر في نصوص **التنشئة الدينية** في إطار انفتاح المسلم على أخيه في الإيمان- فتدعو هذه النصوص الى الأخوة الإسلامية وتصف المجتمع الإسلامي بأنه لا يميز بين المسلمين على الأسس التي سبق ذكرها. وتؤكد التنشئة الإسلامية على انفتاح المسلم على أخيه غير المسلم من الأديان السماوية الأخرى.

وفي الحالتين لا يحدد النص معالم هذا الآخر، المسلم الآخر وغير المسلم الآخر: اذ لا يرد في النص ذكر لهوية او انتماء هذا الآخر المسلم: هل ينتمي الى شعوب او بلد او قومية ام هو من إحدى المذاهب الإسلامية الأخرى (شيعي- سني-

إسماعيلي. . .) او أسماء الأديان الأخرى (مسيحي، يهودي الخ. . .) فالانفتاح على المسلم والأخوة الإسلامية تبدو واسعة الامتداد، إلاّ أنها تبرز في فضاء تشريعي ونصّي خال من النتوءات الدنيوية.

أما في ما يتعلق **بالتنشئة الوطنية** فان انفتاحها على الآخر يأخذ أيضاً طابعاً مجرداً مع أن مجالاته تبدو مختلفة:

فهناك انفتاح على المواطن الأردني الآخر ولكن يبدو هذا المواطن توأماً للذات، إذ لا يذكر النص التربوي أي اختلاف بين المواطنين الأردنيين، وكأنه يخشى من جراء ذلك الانزلاق إلى هوة الانقسام الوطني.

ولا يتعدى الانفتاح على الآخر في العالم العربي نطاق المبدأ العام فالكلام عن الأنظمة العربية الأخرى لا يخرج في نصوص التربية الوطنيّة عن نطاق الوصف الشكلي والسريع. فيبدو ان التنشئة «القومية» لا تهدف الى التحليل والمعرفة الدقيقة وتقييم التجارب السياسية الأخرى في العالم العربي. ولبنان هو الاستثناء الوحيد «لتشابه نظامه الديمقراطي مع النظام الأردني»، ولكن لا يتعدّى الوصف صيغة المديح الخالي من الحجج والبرهان، فيؤكّد «ان التجربتين فريدتان في عالم عربي لا يزال في عصر ما قبل الديمقراطية». أما حول الاستفادة من التجارب الأخرى والتبادل (المعرفي) والأمثلة الواقعية في التاريخ العربي المعاصر فالانفتاح لا يتعدى مستوى الأنظمة والدول.

ويتضح (**اختلاف** التنشئة الدينية) ان الانفتاح على الآخر المسلم او العالم الإسلامي غائب تماماً في نصوص التربية الوطنية، إذ لا تذكر على سبيل المثال تجارب بعض البلدان والشعوب الإسلامية في التحوّل إلى الديمقراطية.

ويبرز أيضاً **اختلاف** بين التنشئتين في ما يتعلق بالمستوى العالمي والانفتاح على الإنسانية. لا تأتي نصوص **التنشئة الدينية** على ذكر العالم اجمع إلا بما قدمته الحضارة الإسلامية (و تقدمه) لهذا العالم، وهي تبدو بالمقابل غير مستعدة للأخذ من الحضارة العالمية إلاّ بحذر، أي بما لا يتعارض مع القيم والمبادىء الذاتية الإسلامية. أما نصوص **التنشئة الوطنية** فهي لا تستشهد الا بالأنظمة السياسية الأوروبية منشأ الديمقراطية ومكان ازدهارها. ولا تأتي أبداً على ذكر العالم الآسيوي

والأفريقي. أما الانفتاح على الآخر الأوروبي الديمقراطي فلا يتخطّى مستوى التعرّف على الأنظمة في جمودها البنيوي، ولا يتمثل بتجارب حيّة لمجتمعاته أو يذكر حركات الشعوب الأوروبية التي ساهمت في هذا التحوّل.

* **المعيار الرابع: تشابه في ضعف** الدعوة الى المشاركة السياسية والعمل السياسي وتفضيل نظام «الديمقراطية الشرقية» (نخبة سياسيّة من الأخصائيين) على «الديمقراطية الغربية». **وتشابه نسبي** في حث المواطن على تقديم **التأييد** للنظام الملكي في التربية الوطنية، والمسلم على تقديم **الولاء** الى رأس الحكم الإسلامي (دون إثارة إمكانية توجيه النقد أو المعارضة).

ولكن ثمة **اختلاف في** الحث على الطاعة: التربية الوطنية لا تذكر هذا السلوك ولا تدعو المواطن الى الطاعة بل الى ممارسة واجباته. التربية الدينية تحث على الطاعة للحكم الإسلامي القائم على الشريعة الدينية.

* **المعيار الخامس: اختلاف نسبي في الأسلوب الخطابي**

في ما يتعلق بالأسلوب الخطابي السائد في نصوص التنشئة الإسلامية والتنشئة الوطنية، فان الأول أكثر جبراً (Authority) من الثاني.

يميل **الخطاب الإسلامي** إلى العرض التأكيدي والكلام من موقع النص القرآني وسلطة الحقيقة الدينية ونص الشريعة، فلا يفتح النص الديني باب النقاش بل يقتصر على التفسير والشرح. وإذا كان يلجأ أحياناً الى صيغة الفرض إلا انه لا يستخدم صيغة الجزم والامر المتبعة في الخطاب الأصولي.

أما خطاب **التربية الوطنية** فهو يميل أكثر الى العرض المدعوم بالأمثلة حول الأنظمة السياسية دون فرض نموذج واحد. وهو تأكيدي وملتزم في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمرأة خاصة. ويفتح باب النقاش والحوار في المواضيع الهامة. إلا انه يتجنّب النقد في المواضيع السياسية الحساسة (تأجيل الانتخابات، القوانين الاستثنائية، توقف الحياة البرلمانية، الحدّ من الحريّات العامة).

أما في المواضيع التي لا تمس السلطة العليا في المملكة، فانه يقدم الرأي الناقد ويدعو للنقاش (النظام الديمقراطي في الأردن، دور الأحزاب السياسية... إلخ).

سادساً: الخلاصة

١. إن خطابي التنشئة الإسلامية والتنشئة الوطنية يتشابهان أكثر مما يختلفان في اتجاهما السياسي.

٢. إن دلالاتهما أقرب إلى اتجاه سياسي أوتوقراطي (سلطوي) منها إلى اتجاه سياسي ديمقراطي (أي انها تميل إلى الأحادية والتماثل المجتمعي والثقافي - إلى الاكتفاء بالذات والانفتاح الجزئي على الآخر المجرّد - إلى ضعف الأسلوب الحواري والإقناعي- إلى عدم الحث على المشاركة السياسية بل الحث الى تقديم التأييد والولاء لرأس السلطة).

٣. إنهما أقرب إلى الاتجاه الديمقراطي في الميل نحو تعزيز حقوق الفرد والإنسان أكثر من الجماعة، ولكن مع سكوت خطاب التنشئة الوطنية عن الثغرات في التطبيق، وسكوت الخطاب الإسلامي عن الحقوق الفكرية والسياسية.

٤. هناك اختلاف في نسبة اقتراب الخطابين من التوجه الأتوقراطي ونسبة إبتعادهما عن التوجه الديمقراطي. فخطاب التنشئة الوطنية أقل ابتعاداً من التوجه الديمقراطي وخطاب التنشئة الإسلامية أكثر اقتراباً إلى التوجه الأتوقراطي.

ملحق رقم ١

المؤتمرات والندوات المنعقدة بين ١٩٩٦ و ٢٠٠١

حول مواضيع التربية والديمقراطية

مؤسسة شومان (٢٠٠٢). **الأردن بعد عقد من الإصلاح**. عمان: دار الشروق. (Conférences et débats: 12 personnalités intervenantes).

مؤسسة شومان (١٩٩٩). **المدرسة الأردنية وتحديات القرن الحادي والعشرين** (14 intervenants). عمان: دار الفارس.

مؤسسة شومان (٢٠٠١). **قضايا أردنية معاصرة: الاقتصاد، الإدارة، التربية والتعليم، التنمية، الثقافة** (18 personnalités). عمان: دار الفارس.

مركز الأردن الجديد و Konrad Adenauer (١٩٩٧). **الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الأردن**، (أعمال ندوة: (16 intervenants). عمان: دار سندباد للنشر.

مركز الأردن الجديد، Friedrich Ebert (١٩٩٦). **المسار الديمقراطي الأردني إلى أين؟**، (أعمال مؤتمر 23 participants). عمان: دار سندباد للنشر.

مركز الأردن الجديد و Konrad Anenauer (١٩٩٧). **الديمقراطية وسيادة القانون**، (أعمال ندوة 23 participants). عمان: دار سندباد للنشر.

مركز الأردن الجديد و Konrad Anenauer (٢٠٠٠). **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن** (ندوة وورش عمل نظّمها المركز). عمان: دار سندباد للنشر.

ملحق رقم ٢

أسماء الشخصيات صانعي القرار الذين أجريت معهم مقابلات

Nom	Fonction Politique	Fonction administrative	Fonction éducationnelle universitaire intellectuelle
Zoukan Al-Handawi *	Min. Education plusieurs fois entre 1967 et 1997		
Munzer Al-Masri	Min. antérieur Enseignement Supérieur	Président NCHRD (unesco)	
Ishaq Farhan	Min. antérieur Education. Secrét. Gén. du Front de l'Action Islamique (FAI)		Président Un. de Zarka
Abdellatif Arabiyyat		Dir. antérieur des programmes Min. Education Membre dirigeant du FAI	Enseignant Univ. de Zarka et membre du conseil d'adm.
Adnan Hassouna	Président Commission parlementaire pr l'éducation Membre dirigeant du FAI		
Salah Jarrar		Ancien secrétaire gén. du Min. Culture	Professeur littérature arabe Université Jordanienne, et chercheur écrivain
Mohammad Al-Hayyâri		Secrétaire gén. du Min. Education	
Fawwaz Jaradat		Directeur gén. des programmes, Min. Education	
Mona Al-Mou'tamen		Directeur gén. des études & recherches, Min. Education	
Omar Al-Sheikh			Professeur Univ. Jordanienne et chercheur
Ibrahim Nasser			Prof. pédagogie Université Jordanienne et chercheur
Husni Ayech	Ecrivain politique pamphlétaire, et intellectuel critique		Ancien directeur Ecoles UNRWA et pédagogue

ملحق رقم ٣

عيّنة الكتب المدرسية المحللة

١. كتب مادة اللغة العربية وآدابها

* لغتنا العربية	الجزء الأول	الصف الثالث	٢٠٠١
* لغتنا العربية	الجزء الثاني	الصف الثالث	٢٠٠١
* لغتنا العربية	الجزء الأول	الصف الرابع	٢٠٠١
* لغتنا العربية	الجزء الثاني	الصف الرابع	٢٠٠١
* لغتنا العربية		الصف الخامس	٢٠٠١
* لغتنا العربية		الصف السادس	٢٠٠١
* لغتنا العربية		الصف السابع	٢٠٠١
* المطالعة والنصوص الأدبية		الصف الثامن	١٩٩٩
* المطالعة والنصوص الأدبية		الصف التاسع	٢٠٠١
* المطالعة والنصوص الأدبية		الصف العاشر	١٩٩٩
* الثقافة الأدبية واللغوية		الصف الأول الثانوي	٢٠٠٠
* الثقافة الأدبية واللغوية		الصف الثاني الثانوي	٢٠٠٠

الناشر: وزارة التربية والتعليم - المديرية العامة للمناهج.

٢. كتب مادة التربية الوطنية والمدنية:

* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الأول	الصف الثالث	٢٠٠١
* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الثاني	الصف الثالث	٢٠٠١
* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الأول	الصف الرابع	٢٠٠١
* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الثاني	الصف الرابع	٢٠٠١
* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الأول	الصف الخامس	٢٠٠١

* التربية الاجتماعية والوطنية	الجزء الثاني	الصف الخامس	٢٠٠١
* التربية الوطنية والمدنية		الصف السادس	٢٠٠١
* التربية الوطنية والمدنية		الصف السابع	٢٠٠١
* التربية الوطنية والمدنية		الصف الثامن	٢٠٠١
* التربية الوطنية والمدنية		الصف التاسع	٢٠٠١
* التربية الوطنية والمدنية		الصف العاشر	٢٠٠١
* الثقافة العامة (الإنسان)		الصف الأول الثانوي	٢٠٠١
* الثقافة العامة (العالم)		الصف الثاني الثانوي	٢٠٠١

الناشر: وزارة التربية والتعليم - المديرية العامة للمناهج.

٣. كتب مادة التربية الإسلامية

* التربية الإسلامية	الجزء الأول	الصف الثالث	٢٠٠١
* التربية الإسلامية	الجزء الثاني	الصف الثالث	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف الرابع	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف الخامس	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف السادس	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف السابع	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف الثامن	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف التاسع	٢٠٠١
* التربية الإسلامية		الصف العاشر	٢٠٠١
* الثقافة الإسلامية		الصف الأول الثانوي	٢٠٠١
* التربية المسيحية		الصف الثالث	٢٠٠١
* التربية المسيحية		الصف الرابع	٢٠٠١
* التربية المسيحية		الصف الخامس	٢٠٠١
* التربية المسيحية		الصف السادس	٢٠٠١
* التربية المسيحية		الصف السابع	٢٠٠١

* التربية المسيحية	الصف الثامن	٢٠٠١
* التربية المسيحية	الصف التاسع	٢٠٠١
* التربية المسيحية	الصف العاشر	٢٠٠١

الناشر: وزارة التربية والتعليم - المديرية العامة للمناهج

٤. كتب مادة التاريخ

* تاريخ العرب والمسلمين		الصف السادس	٢٠٠١
* تاريخ حضارات العالم القديمة		الصف السابع	٢٠٠١
* تاريخ العالم في العصور الحديثة	الجزء الأول	الصف الثامن	١٩٩٩
* تاريخ العالم في العصور الحديثة	الجزء الثاني	الصف الثامن	٢٠٠١
* تاريخ الحضارة العربية الإسلامية		الصف التاسع	١٩٩٩
* تاريخ العرب الحديث وقضاياه المعاصرة	الجزء الأول	الصف العاشر	١٩٩٩
* تاريخ العرب الحديث وقضاياه المعاصرة	الجزء الثاني	الصف العاشر	٢٠٠١
* تاريخ الأردن المعاصر	الجزء الأول	الصف الأول الثانوي	٢٠٠١